



مشروع المتابعة والتقييم والتعلم

تقييم مبادرة التنمية الاقتصادية المحلية للبلديات في
الأردن

الملخص التنفيذي

المقدمة

طلب فريق برنامج الديمقراطية والحقوق والحوكمة (DRG) التابع للوكالة الأميركية للتنمية الدولية في الأردن من برنامج المتابعة والتقييم والتعلم الممول من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية في الأردن إجراء عملية تقييم هادف للفوائد الاقتصادية الحالية والمستقبلية المحتملة للتنمية الاقتصادية المحلية على مستوى البلديات في النشاطات التي ينفذها برنامج دعم اللامركزية والحكم المحلي الممول من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية. ويركز برنامج دعم اللامركزية والحكم المحلي على توفير الدعم للبلديات والمحافظات في مجال مبادرات التنمية الاقتصادية المحلية كواحد من النشاطات المتعددة والمختلفة التي يؤديها البرنامج.

يهدف هذا التقرير إلى فهم الأثر الاقتصادي للتنمية الاقتصادية المحلية في الأردن، وبشكل خاص دعم التنمية الاقتصادية المحلية الذي يوفره برنامج دعم اللامركزية والحكم المحلي منذ عام 2016. ويسعى هذا التقرير بشكل خاص إلى الإجابة على الأسئلة التالية الأكثر شمولية:

1. ما هي التجارب الأردنية والعالمية المقارنة في مجال الاستثمار في التنمية الاقتصادية المحلية وإلى أي مدى يمكن لهذه البرامج أو المشاريع المساهمة في إيجاد فرص عمل و/أو المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن بشكل مستدام؟
2. ما هي الفوائد والتكاليف الاقتصادية والمالية المحددة والمرتبطة بتنفيذ التنمية الاقتصادية المحلية في جميع أنحاء الأردن؟ وما هي الفوائد والتحديات الاقتصادية الكلية والجزئية المرتبطة باستثمار فرص التنمية الاقتصادية المحلية التي تم تحديدها من خلال التنمية الاقتصادية المحلية التابعة لبرنامج دعم اللامركزية والحكم المحلي الممول من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية؟
3. من بين فرص التنمية الاقتصادية المحلية التي تم تحديدها من خلال نشاطات برنامج دعم اللامركزية والحكم المحلي الممول من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، أي نوع من الفرص يربح أن يؤدي إلى نمو اقتصادي في المجتمعات المحلية، كاستثمارات والإيرادات ذاتية المصدر وخلق فرص العمل؟

أجرى فريق تقييم برنامج المتابعة والتقييم والتعلم الممول من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية في الفترة ما بين شهر آب إلى شهر كانون الأول 2020 مراجعة مكتبية واسعة وقام بجمع البيانات ووضع نماذج تحليلية من أجل إعداد هذا التقرير التقييمي. وبيّنت النتيجة العامة لكل تلك الجهود أن التنمية الاقتصادية المحلية ومبادرات تمكين التنمية الاقتصادية المحلية التي نُفذت ضمن برنامج دعم اللامركزية والحكم المحلي كانت محدودة بسبب شح الإمكانيات، ومحدودية الوقت، وعدم وجود توافق عام في أوساط الجهات المسؤولة، الأمر الذي حدّ من أثر هذه المبادرات على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية. ويتوجب التعامل مع هذه التحديات، وبشكل خاص من خلال التشاور والشراكة مع الحكومة الأردنية، من أجل تحقيق فوائد الدعم المحتملة بأكملها في هذا المجال.

الخلفية

في أعقاب وضع قانون اللامركزية وقانون البلديات في الأردن، أوكلت الحكومة الأردنية مهمة دعم التنمية الاقتصادية المحلية على جميع البلديات. ومن هذا المنطلق، ومنذ بداية برنامج دعم اللامركزية والحكم المحلي، شكلت التنمية الاقتصادية نقطة اهتمام مركزي في عملية تطوير قدرات البلديات. وقد تم تكليف البلديات بتحفيز النشاط الاقتصادي الذي يأخذ بعين الاعتبار احتياجات المجتمع المحلي وينتج عنه تحسين ملموس لمستوى معيشة السكان قابل للقياس. وفي منتصف عام 2018، طلبت الحكومة الأردنية أن تتم إعادة أولوية برنامج دعم اللامركزية والحكم المحلي القائم والمستمر بحيث يركز على نشاطات خلق فرص العمل وزيادة الاستثمار والتنمية على مستوى الجذور. وتم نتيجة لذلك وضع التنمية الاقتصادية المحلية كأولوية محددة يتم تسليط الضوء عليها في أواخر عام 2018. وبذلك وفي الوقت الذي أجري فيه هذا التقييم، كان برنامج دعم اللامركزية والحكم المحلي قد عمل على تفعيل التنمية الاقتصادية المحلية كمكوّن مشروع مشترك بين مختلف القطاعات منذ تسعة شهور فقط. وخلال السنوات الثلاث الأولى من عمر برنامج دعم اللامركزية والحكم المحلي، لم يكن هناك تخطيط محدد لنشاطات التنمية الاقتصادية المحلية ولم يكن ذلك ضمن دراسات خط الأساس أو دراسات تقييم القدرات المؤسسية. ومنذ ذلك التحول والتركيز في عام 2019، قام فريق دعم اللامركزية والحكم المحلي، وبدعم من برنامج DRG التابع لوكالة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية وبشكل متزايد بدمج مشروع التنمية الاقتصادية المحلية ومكونات التخطيط الاستراتيجي للمشروع في الأهداف الفرعية لبرنامج دعم اللامركزية والحكم المحلي: تحسين إيصال الخدمات الاجتماعية، وإيجاد قدرات داخلية أكبر في البلديات، وزيادة مشاركة المجتمعات المحلية ومشاركتها في وضع الأولويات على مستوى البلديات. وأصبحت التنمية الاقتصادية المحلية غاية مشتركة بين القطاعات تتغلغل في جميع جوانب برنامج

دعم اللامركزية والحكم المحلي. وقد اتخذت نشاطات التنمية الاقتصادية المحلية عدداً من الأشكال المختلفة بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، بناء قدرات وحدات التنمية المحلية وتوفير المنح للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والتعرّف على فرص الاستثمار وجذبها، والتخطيط التنموي المحلي والإقليمي، والتعرّف على وإيجاد فرص مدرة للدخل إما في قطاع للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة أو في القطاع العام من خلال مبادرات لفرص عمل مدفوعة نقداً وتشجيع الفرص للشراكات بين القطاعين العام والخاص. وقد تسببت جائحة كوفيد-19 مؤخراً بفقدان الكثير لعلمهم وتعطيل سلاسل التوريد، مما نتج عنه في نهاية المطاف تباطؤ في النشاط الاقتصادي. ورداً على الواقع الاقتصادي الذي أنتجته الجائحة، شجعت وزارة الإدارة المحلية برنامج دعم اللامركزية والحكم المحلي على إعطاء الأولوية للتعافي الاقتصادي على المدى القصير مقارنة بالتنمية الاقتصادية المحلية والتي هي مفهوم طويل الأمد. وقد عمل برنامج دعم اللامركزية والحكم المحلي منذ ذلك الوقت على توفير الدعم عبر جميع مكونات المشروع ولفريق الاستثمار والتعافي للبلديات، حيث ركز على التفاوض مع البلديات بهدف تحديد أنشطة استثمارية معينة من شأنها إحداث تعافٍ اقتصادي.

المنهجية

أجرى فريق التقييم مراجعة مكتبية واسعة النطاق لوثائق ومنشورات برنامج دعم اللامركزية والحكم المحلي. كما أجرى الفريق بعد ذلك 25 مقابلة شبه ممنهجة مع عينة متنوعة من أصحاب العلاقة الرئيسيين من الذين يملكون مجالاً واسعاً من وجهات النظر حول الموضوع. وقد شمل هؤلاء أفراداً يعملون في برنامج دعم اللامركزية والحكم المحلي وممثلين عن الحكومة الأردنية وأصحاب مصالح رئيسيين وممثلين عن المجتمع المحلي وممثلين عن المانحين. وحدد فريق التقييم بعد ذلك محافظتين اثنتين وست بلديات حيث تم اختيارها بالنظر إلى تنوع الخبرات والنجاحات مع التنمية الاقتصادية المحلية بشكل عام ومع برنامج دعم اللامركزية والحكم المحلي بشكل خاص. ثم قام الفريق ببناء صور تعريفية تفصيلية لكل محافظة أو بلدية عملت على توفير تحليل عملي لكل كيان فرعي وطني وتفاعله مع التنمية الاقتصادية المحلية ودعم اللامركزية والحكم المحلي. وبسبب القيود التي فرضت على السفر والتنقل بسبب الجائحة، عقد الفريق اجتماعات لمجموعات التركيز عبر تطبيق زووم Zoom مع ممثلي المحافظة/البلدية المعنية، كما أجرى الفريق مراجعة مكتبية للوثائق الحالية، بما فيها الميزانيات والوثائق التشغيلية وتقارير الإنجاز الدورية وسجلات من وحدات التنمية المحلية. وبعد جمع البيانات من المراجعة المكتبية والمقابلات ومراجعة الملفات التعريفية للبلديات، تم تقسيمها ومقارنتها وتحليلها. كما أجرى فريق التقييم مراجعة موضوعية للبيانات النوعية حيث تم ربط المعلومات التي تم جمعها مع أسئلة التقييم ووضع التقييم والتفسير والفروقات الدقيقة والتجانس والقيم المتطرفة في المضمون بهدف تفسير البيانات ووجهات نظر المشاركين بشكل أفضل. وقد أتاح التحليل الموضوعي المجال للفريق لتحديد مواقع ونشاطات المانحين وكذلك تحديد سلسلة من المجالات ذات الأولوية الهامة والدروس المستفادة لتوجيه القرارات الخاصة ببرامج الحكومة الأردنية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وغيرها من الشركاء الدوليين ومن القطاع الخاص فيما يتعلق بالاستراتيجيات المستقبلية للتنمية الاقتصادية على المستوى المحلي في الأردن.

المحددات

هناك أربعة عوامل تؤدي إلى الحد من شمولية التقييم ودقته. أولاً، واجهت البلديات المختلفة معدلات متفاوتة من المسؤولية نحو التنمية الاقتصادية الخاصة بها ومن ملكيتها لها في الماضي، الأمر الذي نتج عنه تنوع غير متناسق من الخبرات ومن القدرة على تيسير التنمية الاقتصادية المحلية ضمن هذا المشروع، وهو أمر يخلق تحديات لعملية تقييم المشروع ككل. ثانياً، يمكن وصف التنوع الكبير للفاعلين والأنشطة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية المحلية في الأردن غير متسق ومعقد، الأمر الذي يصعب عملية الربط والمقارنة بين مبادرات دعم اللامركزية والحكم المحلي وغيرها من مبادرات الحكومة الأردنية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ونشاطاتها. ثالثاً، واجه هذا التقييم تحدياً رئيسياً يتعلق بقياس الأثر الاقتصادي لتدخلات التنمية الاقتصادية المحلية. فبالنظر إلى الفترة التشغيلية القصيرة لتنفيذ التنمية الاقتصادية المحلية ضمن مشروع دعم اللامركزية والحكم المحلي، فإنه من الصعب التنبؤ بالأثر المتوقع للبرنامج وكذلك يصعب توفير التبريرات الاقتصادية لتوسيع التنمية الاقتصادية المحلية. وقد تفاقم هذا التحدي بسبب استمرار جائحة كوفيد-19 في الأردن والولايات المتحدة، حيث لم تؤثر الجائحة على نشاطات التنمية وعملية تنفيذها وحسب، بل وأثرت كذلك على قدرة المقيم في الوصول إلى مواقع النشاطات وإجراء التقييم. وأخيراً، ولعل هذا هو أحد المحددات الأكثر أهمية في عملية تقييم التنمية الاقتصادية المحلية، وهو تحديد كيفية تصوّر المرء لمفهوم التنمية الاقتصادية المحلية. فتقليدياً، تشير التنمية المحلية إلى قدرات الحكومة وإيصال الخدمات وتطوير البنية الأساسية والعمليات السياسية، بينما تركز التنمية الاقتصادية المحلية على خلق فرص العمل

والاستثمار وتوليد الدخل وتشجيع فرص الأعمال. ولأن برنامج دعم اللامركزية والحكم المحلي كان قد تم تطويره كمشروع للتنمية المحلية وجرت إضافة التنمية الاقتصادية المحلية إليه لاحقاً، فإن هذا التقييم يواجه محددات في وضع تصوّر ومفهوم للتنمية الاقتصادية المحلية.

النتائج والاستنتاجات

التجارب الأردنية والدولية المقارنة في الاستثمار في التنمية الاقتصادية المحلية: خلاصة القول هو أنه، تقليدياً، تفتقر الحكومات المحلية في الدول النامية إلى القدرة على إجراء وتنفيذ نشاطات التنمية الاقتصادية المحلية. ولهذا، تقوم الحكومات المحلية بتيسير التمويل وإيجاد البيئة الممكنة للتنمية الاقتصادية المحلية، ولكنها لا تقوم بتنفيذ نشاطات التنمية الاقتصادية المحلية بنفسها. ويعني هذا أن عملية بناء القدرات في المجال المحلي العام لكل من النشاطات المباشرة (مثل توليد الدخل والتعرّف على الاستثمار) والنشاطات غير المباشرة (التخطيط الاقتصادي) تشكل مكوناً هاماً وأساسياً لتشجيع التنمية الاقتصادية المحلية.

دور البلديات والمجتمعات المحلية الأردنية ومسؤولياتها وتأثيرها: تعتبر عملية التحوّل الصعب إلى نظام اقتصادي لامركزي تقوده البلديات أمراً جديداً نسبياً في السياق الأردني. وتحاول هذه العملية تعزيز السلطة المحلية والملكية المحلية على عملية التنمية الاقتصادية المحلية. وتشمل التحديات الرئيسية التي تواجه هذه العملية التحوّلية النظام غير المتسق بين العديد من السلطات، وانعدام الموارد، وانعدام المهارات والمعرفة، وانعدام البنية الأساسية الجيدة، والتسييس العام داخل وحدات التنمية المحلية والحكومات البلدية.

تيسير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لعمل البلديات والمجتمعات المحلية الأردنية: قدمت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الدعم للتنمية الاقتصادية المحلية على مستوى البلديات والمحافظات منذ عام 2013 من خلال مشروعين اثنين: برنامج مساندة الأعمال المحلية (مساندة الأعمال المحلية) في الأردن وبرنامج دعم اللامركزية والحكم المحلي. وفي كلا البرنامجين، تركز نشاطات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بالدرجة الأولى على إيجاد العوامل الممكنة الضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية المحلية على المستوى المحلي، بما في ذلك: (1) توفير خدمات بناء القدرات وعمليات التدريب لضمان أن يكون لدى البلديات المستويات المطلوبة من المهارات لإجراء نشاطات التنمية الاقتصادية المحلية، (2) دعم وحدات التنمية المحلية (LDUS) ووحدات التنمية المحلية للمحافظات (GLDUS) في تصميم وإعداد خطط التنمية المحلية. ومؤخراً، تبنى برنامج دعم اللامركزية والحكم المحلي نشاطات واضحة لدعم التنمية الاقتصادية المحلية، حيث شملت تشكيل نشاطات لخلق فرص العمل وتوليد الدخل وأعمال التعرّف على الاستثمار ودعمه وتوفير عدد من خدمات التعافي الاقتصادي في أعقاب كوفيد-19. ونظراً للفترة القصيرة والظروف الفريدة المحيطة بجائحة كوفيد-19، كانت آثار هذه النشاطات الواضحة في مجال التنمية الاقتصادية المحلية محدودة.

فوائد تطبيق التنمية الاقتصادية المحلية في أنحاء البلد: من الممكن أن تؤدي توسعة التنمية الاقتصادية المحلية لتشمل مختلف المناطق في البلد، إذا تمت بدعم الحكومة المركزية أو هيئة وطنية أخرى، إلى التخفيف من العديد من التحديات التي تواجه البلديات في عملية تشجيع التنمية الاقتصادية المحلية وذلك عن طريق توفير وحدة أكبر ورؤية أشمل داخل النظام السياسي-الاقتصادي الذي يعاني من عدم الإتساق، بالإضافة إلى تيسير نتائج جانبية إيجابية أو تعزيز ردود الفعل أو التفاعلات بين الأقاليم وتزايد الموارد لمشاريع التنمية الاقتصادية المحلية. ومع ذلك، فقد تؤدي هذه التوسعة الشاملة إلى التضحية بنموذج التنمية الاقتصادية المحلية ذات الطابع المحلي المفرط الذي يتيح المجال للهبات المحلية أن تأخذ بالاعتبار السياق الفريد والفروقات الدقيقة الموجودة في كل بلدية. تواجه التوسعة كذلك تحدي الموارد المحدودة أصلاً والتساؤلات حول مجالات التمويل، إضافة إلى تحدي ضمان الاستدامة في النشاطات المدرة للدخل والآخر المستمر لجائحة كوفيد-19.

ما يزال برنامج دعم اللامركزية والحكم المحلي يحقق النجاح في مجالات بناء القدرات ضمن مشاريعه إضافة إلى دعم التخطيط الاقتصادي الذي تقدّمه لوحدات التنمية المحلية في البلديات ووحدات التنمية في المحافظات. لقد كانت نشاطات الدعم الاقتصادي لبرنامج دعم اللامركزية والحكم المحلي محدودة وذلك جزئياً بسبب الإطار الزمني القصير لعملية التنفيذ أيضاً بسبب جائحة كوفيد-19. لذا، وبدلاً من النشاط - واضح المعالم - للتنمية الاقتصادية المحلية، يمكن اعتبار برنامج دعم اللامركزية والحكم المحلي برنامجاً يضع الأساس والمعرفة لتحفيز عمل مستقبلي للتنمية الاقتصادية المحلية.

تحديات تواجه الاستفادة من التنمية الاقتصادية المحلية: لعل التحدي القائم والأعظم هو استمرار انعدام القدرات المحلية لتطبيق مشاريع التنمية الاقتصادية المحلية. وبشكل محدد، ما تزال البلديات تعاني من انعدام المهارات والمعرفة، وخاصة

في مجال الإدارة المالية والموارد البشرية، إضافة إلى العجز في المعرفة التقنية والخبرات الضرورية للتعرف على الاستثمارات وفرص الأعمال. وفي الوقت الذي تعتبر فيه مجموعات المهارات والقدرات هذه غير موجودة حالياً في البلديات المحلية، من المهم ملاحظة أن هذه المهارات، وخاصة تلك المتعلقة بتحديد مصادر التمويل والاستثمار، موجودة في القطاع الخاص. وبشكل معين، تعتبر قطاعات الخدمات والخدمات البنكية في الأردن نشطة ولديها خبراء مهرة يملكون مجالاً متنوعاً من المعرفة التقنية ذات العلاقة. وتستطيع هذه القطاعات معاً توفير مدخلات مفيدة لتشجيع فرص التنمية الاقتصادية المحلية. وسوف يتم بحث إمكانية الإشراف المتزايد للقطاع الخاص بشكل أوسع في الصفحات 29-30، وهو ما يقدم فرصة محتملة لمستقبل التنمية الاقتصادية المحلية.

إن أحد التحديات الأخرى ذات العلاقة التي تعيق الجهود هو مقاومة عمليات بناء قدرات التخطيط في بعض البلديات الأصغر حجماً. ويمكن أن تعزى هذه المقاومة إلى حد بعيد إلى انعدام وجود التمويل التنموي للمشاريع على المستوى المحلي، حيث يشكل في بعض الحالات أقل من 10% من الميزانية. لذا، تعتبر البلديات عملية بناء القدرات أمراً لا قيمة له أو لا علاقة له، حيث أن هذه الخدمات قد لا تبدو بأنها ستفسي بشكل مباشر إلى فوائد ملموسة مثل ارتفاع التمويل والمشاريع. إضافة إلى ذلك، قد يتردد الموظفون المحليون في المشاركة في نشاطات بناء القدرات، حيث يفترض أن هذه النشاطات سوف ينتج عنها مسؤوليات ومهام إضافية دون زيادة في التعويضات.

وأحد التحديات الأخرى يكمن في أن بناء القدرات لم يركز دائماً على القدرات الضرورية للتنمية الاقتصادية المحلية وإنما للتنمية المحلية بشكل عام ودعم البنية الأساسية وتوصيل الخدمات. وقد ركزت عملية بناء القدرات على تطوير البنية الأساسية وإيصال الخدمات العامة مع مهارات المشاريع والإدارة المالية وحشد المجتمع المحلي بوصفها مكونات هامة. ورغم أن العديد من هذه المهارات تعتبر هامة لتدخلات ونشاطات التنمية الاقتصادية المحلية، إلا أن عملية بناء القدرات ضمن برنامج دعم اللامركزية والحكم المحلي افترضت بشكل عام إلى التركيز على تنمية المهارات الفنية مثل التعرف على الاستثمار وبناء نشاطات مستدامة مدرة للدخل وتمكين المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

لقد أدت أزمة كوفيد-19 الحالية إلى مفارقة هذه التحديات وسوف تستمر بفعل ذلك. وبينما تعاني الاقتصادات الوطنية والعالمية من أثر الأزمة، أصبحت مصادر نشاطات التنمية الاقتصادية المحلية شحيحة بشكل متزايد. فبالإضافة إلى تراجع الموارد المتوفرة، أدت جائحة كوفيد-19 إلى إعاقة جهود تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية من خلال منع ممارسات بناء القدرات وخفض فرص الاستثمار والأعمال، إضافة إلى خفض الطلب على هذه الفرص على مستوى البلديات والمحافظات. وبالتالي، فقد أدت أزمة كوفيد-19 إلى رفع مستوى البطالة مما أدى إلى إيجاد حاجة متزايدة لفرص عمل وأعمال مدرة للدخل. وهكذا، فقد أدت أزمة كوفيد-19 ليس إلى إعاقة الجهود البلدية والوطنية لتحقيق التنمية الاقتصادية المحلية فحسب، بل أيضاً إلى رفع مستوى الحاجة إلى التنمية الاقتصادية المحلية والفوائد التي يمكن توفيرها.

فرص الاستفادة من التنمية الاقتصادية المحلية: لقد أتاح إدخال التخطيط الاستراتيجي والمراجعة اللاحقة عام 2019 المجال للبلديات والمحافظات أن تحدد فجوات ونواقص لم تكن محددة من قبل في قدراتها المحلية، ووضع هذه القضايا أمام وزارة الداخلية ووزارة الإدارة المحلية. ورغم أن الحلول الفاعلية للتعامل مع هذه الفجوات لم يتم تنفيذها بعد، فقد شهد برنامج دعم اللامركزية والحكم المحلي تقدماً في عملية تحديد القضايا ووضعها أمام السلطات المعنية. وستكون هناك فرص للاستمرار بهذا التفكير الذاتي والتعمق خلال الشهور المقبلة.

إضافة إلى ذلك، تعتبر العديد من نشاطات بناء القدرات والدورات التدريبية التي أجراها برنامج دعم اللامركزية والحكم المحلي أنها مؤثرة، فقد أشار المشاركون والمراجعة المكتبية إلى نجاح التدريب حول التخطيط الاستراتيجي وإعطاء الأولوية لاحتياجات التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية وبشكل خاص في تعزيز القدرات البلدية المحلية. رغم ذلك، فقد واجهت جهود بناء القدرات انتقادات لكونها عامة جداً وإدارية ولا تركز بشكل خاص على المهارات والمعارف الفنية الضرورية لتحديد فرص التنمية الاقتصادية المحلية ومضاعفتها.

وأخيراً، ضاعف تدفق اللاجئين السوريين إلى الأردن خلال السنوات السبع أو الثمان الماضية الحاجة إلى التنمية الاقتصادية المحلية على مستوى البلديات. فقد أدى وجود اللاجئين السوريين إلى حصول مزيد من المنافسة على العدد القليل من فرص العمل الموجودة في الأردن. وتسبب عدم وجود وظائف إلى انتقال العديد من الأردنيين إلى العاصمة عمان حيث قد تبدو فرص العمل أكثر وأسهل وصولاً، الأمر الذي نتج عنه هجرة العقول داخل البلد. إلا أن ذلك دفع الأردنيين العاطلين عن العمل للبحث عن المزيد من التدريب وفرص التعلم، الأمر الذي أدى إلى التوسع في الأعمال التجارية والمجالات العامة للفرص.

مبادرات برنامج دعم اللامركزية والحكم المحلي المتنوعة مقارنة بنشاطات أخرى للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أجريت مؤخراً: رغم أنه تم تصميم برنامج مساندة الأعمال المحلية بهدف تيسير وتمكين إنشاء ونمو المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، إلى أن النشاط احتوى على جوانب ركزت بشكل خاص على التنمية الاقتصادية المحلية. وواجه برنامج مساندة الأعمال المحلية تحديات متنوعة عند التنفيذ، بما فيها مستوى القدرات المنخفض في البلديات وعدم وجود الموارد والقوى العاملة ذات المهارات الضعيفة وغياب الاستدامة للمشاريع المدرة للدخل وتحديات إدارية. ونتيجة لهذه التحديات، لم يتمكن برنامج مساندة الأعمال المحلية أبداً من تحقيق المجال الكامل لنشاطات التنمية الاقتصادية المحلية والنتائج المرجوة. إلا أن برنامج مساندة الأعمال المحلية تمكن من توفير الأسس للخبرة والمعرفة، والتي عملت في نهاية الأمر على تنوير برنامج دعم اللامركزية والحكم المحلي.

وبالرغم من ثروة المعلومات والدروس التي وفرتها برنامج مساندة الأعمال المحلية لبرنامج دعم اللامركزية والحكم المحلي، ما يزال برنامج دعم اللامركزية والحكم المحلي يواجه العديد من القضايا نفسها التي واجهها برنامج مساندة الأعمال المحلية، الأمر الذي يثير تساؤلات حول مدى قيام برنامج دعم اللامركزية والحكم المحلي باستيعاب هذه الدروس ومأسستها.

مبادرات برنامج دعم اللامركزية والحكم المحلي المتنوعة مقارنة بنشاطات برنامج التنمية الاقتصادية المحلية للحكومة الأردنية: تلعب الحكومة الأردنية دوراً هاماً في نشاطات التنمية الاقتصادية المحلية من خلال المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية (JEDCO) والبنك المركزي الأردني والوزارات المختلفة. ويمكن وصف عمل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الماضي والحاضر من خلال كل من برنامج مساندة الأعمال المحلية وبرنامج دعم اللامركزية والحكم المحلي على أنه اقتصادي جزئي (micro-economic) وقائم على التنفيذ، ويعمل أحياناً في بلديات مستهدفة أو شركاء محليين خاصين حيث يوفر المساعدة لنشاطات محددة، مثل بناء القدرات أو تطوير وحدات التنمية المحلية. إلا أن عمل الحكومة الأردنية في التنمية الاقتصادية المحلية يحصل بالدرجة الأولى على مستوى أعلى من الاقتصادات الكبرى، حيث تلعب الحكومة الأردنية دور الممكن وليس المنفذ النشط. وتوفر نشاطات مثل إصلاح السياسات المالية وتوفير التمويل للبنوك والصناديق والمنظمات الأخرى والاستفادة من الشراكات مع المانحين الدوليين، أمثلة راسخة على الأساليب التي تعمل الحكومة الأردنية من خلالها على تمكين التنمية الاقتصادية المحلية.

فرص ممكنة للمستقبل: مع اقتراب انتهاء برنامج دعم اللامركزية والحكم المحلي، وتفكير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والحكومة الأردنية بإجراء نشاط متابعة أو نشاط مستقبلي للتنمية الاقتصادية المحلية، هناك فرص واعتبارات هامة يتوجب أخذها بالاعتبار في مبادرات التنمية الاقتصادية المحلية المستقبلية. والأهم من ذلك هو الحاجة إلى استيعاب التعلم الهادف في الدورة البرامجية. ولتتم تعظيم أداء أعمال التنمية الاقتصادية المحلية ونتائجها المستقبلية، يتوجب على التصميم الخاص بأي نشاط جديد أو مشروع لاحق أن يدمج بشكل متكرر الدروس المستفادة من نشاطات التنمية الاقتصادية المحلية ومشاريعه. وينطبق أسلوب العمل هذا على كامل المشروع وكذلك على مجموعة من النشاطات المحددة في منطقة جغرافية محددة، خاصة إذا قرّر المشروع الجديد التركيز على عدد محدود من المناطق، ربما في سياق سلسلة من عمليات التنفيذ. وسوف تسمح الاستنتاجات المفيدة المستقاة من هذه الممارسات إجراء تغييرات في مجال النشاطات وأساليب التنفيذ مع التوصيات المستخدمة لتحسين أداء النشاطات.